

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: «القارة السمراء».. كنز استثماري متنوع لدول الخليج
- تحليل إخباري: تباطؤ نمو التجارة العالمية لأدنى مستوى منذ الأزمة المالية
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

تراجع أسعار المنتجين في منطقة اليورو على غير المتوقع خلال أغسطس

موقع أرقام

تراجع مؤشر أسعار المنتجين في منطقة اليورو بشكل غير متوقع خلال شهر أغسطس/آب وذلك للمرة الأولى منذ أبريل/نيسان، وفقاً لأحدث الأرقام الصادرة عن "يورو ستات".

وقالت وكالة الإحصاء الأوروبية في بيان لها أن أسعار المنتجين انخفضت بنسبة 0.2% منذ يوليو وهو الانخفاض الذي شكل مفاجأة للكثيرين حيث تحدثت توقعات سابقة عن زيادة المؤشر بنسبة 0.1%، وعلى أساس سنوي تراجعت الأسعار بنسبة 2.1% منذ أغسطس العام الماضي.

وانخفضت أسعار الطاقة بنسبة 0.8% فيما انخفضت أسعار السلع الوسيطة بنسبة 0.1%، بينما استقرت أسعار كل من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة، في حين انخفضت أسعار السلع الاستهلاكية غير المعمرة باستثناء الطاقة بنسبة 0.1%.

هذا ويتوقع اقتصاديون ارتفاع أسعار المستهلكين بوتيرة أكبر خلال الأشهر المتبقية من العام الحالي وكذلك خلال الأشهر الأولى من عام 2017، بالإضافة إلى انخفاض حاد تشهده أسعار الطاقة.

البنك الدولي: الفوارق الاقتصادية تهدد تراجع الفقر في العالم

أ ف ب

أفاد تقرير للبنك الدولي بأن الفقر المدقع يتراجع بشكل ثابت في العالم لكن الحملة من أجل القضاء عليه بحلول العام 2030، تواجه تهديداً بسبب تزايد الفوارق الاقتصادية.

وكشف التقرير الذي حمل عنوان "الفقر وتقاسم الازدهار" أن ما مجمله 767 مليون شخص لا يزالون يعيشون مع أقل من 1.90 دولار في اليوم في العام 2013، نصفهم تقريبا في أفريقيا جنوب الصحراء، بحسب البيانات.

وتكشف هذه الأرقام تراجع الفقر المدقع بنسبة 12% في العالم، استفاد منه مئات ملايين الأشخاص رغم تباطؤ النمو.

وتابع التقرير الذي نشر قبل الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن، أن "الفقر المدقع لا يزال يتراجع في العالم رغم تباطؤ الاقتصاد الدولي".

وهذا التراجع ملاحظ بشكل أكبر على المدى الطويل، فقد انخفض عدد الأكثر فقراً بأكثر من النصف بالمقارنة مع تسعينات القرن الماضي، عندما كان هذا العدد يشارف على الملياري دولار.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

لكن رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم حذر في بيان من أن "عدد الأشخاص المحرومين من دخل مقبول لا يزال أقل بكثير"، إلا أن البنك الدولي حذر من أن القضاء على الفقر المدقع بحلول العام 2030 "لن يتحقق ما لم يستند الأكثر فقرا من النمو، ولذلك علينا القضاء على الفوارق الكبيرة خصوصا في الدول التي يتركز فيها العدد الأكبر من الفقراء".

بين العامين 2008 و2013، سجلت عائدات 60% من الأكثر ثراء ارتفاعا أسرع من الـ40% الأكثر فقرا في نصف الدول الـ84 التي يشملها التقرير. ولتقليص هذه الفوارق، يدعو البنك الدولي الدول الأكثر تأثر إلى الاستثمار في القطاع المخصص للأطفال الصغار وتأمين ضمان صحي عالمي وغيرها من الإجراءات. وذكر كيم "بعض هذه الإجراءات يمكن أن يكون له تأثير سريع من أجل الحد من الفوارق بين العائدات، والبعض الآخر سيعطي نتائج بشكل تدريجي".

تراجع الاستثمار العقاري العالمي للمرة الأولى منذ 7 سنوات

موقع أرقام

تراجع حجم الاستثمارات العقارية عالمياً لأول مرة منذ سبع سنوات، وذلك تزامناً مع عزوف الكثير من المستثمرين عن المخاطرة في ظل تصاعد العديد من المخاطر الدولية.

وبلغت قيمة الاستثمارات العقارية حتى نهاية يونيو/حزيران الماضي حوالي 919 مليار دولار، لتتخف بذلك بنسبة 5.7% عن مجموع ما تم استثماره في القطاع العام الماضي، وفقاً لبيانات شركة "كوشمان آند ويكفيلد".

البيانات أيضاً أشارت إلى مدينة نيويورك كأكثر المدن العالمية جذباً للاستثمار العقاري متجاوزة بذلك مدينة لندن للمرة الأولى منذ العام 2007، وذلك على خلفية ارتفاع الأسعار في العاصمة البريطانية وكذلك نتائج التصويت الأخير.

وطبقاً للبيانات استطاعت لندن جذب 24.88 مليار دولار من الاستثمارات العقارية من الخارج حتى يونيو، وذلك أقل بقليل من مدينة نيويورك والتي بلغت في نفس الفترة حجم الاستثمارات الخارجية في القطاع العقاري لديها 24.89 مليار دولار، بينما بلغت قيمة تلك الاستثمارات قبل ذلك بعام 39.4 مليار دولار في لندن و15.8 مليار دولار نيويورك.

128 مليار دولار مشاريع بنية تحتية في المنطقة حتى 2019

العربية.نت

ذكرت مجلة "بيزنس مونيتور إنترناشيونال" إن الإمارات ستصدر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مشروعات البنية التحتية حتى عام 2020. وأضافت المجلة أن هناك تنوعاً كبيراً في المنطقة، حيث من المتوقع أن تكون الإمارات، ثم السعودية وإيران أكبر 3 أسواق لمشروعات البنية التحتية من حيث القيمة، وقطر الدولة الوحيدة في المنطقة التي تقاربهم من الآن وحتى عام 2020.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وأشارت المجلة إلى أن تلك الدول تتقدم على المتوسط العام لنمو مشروعات البنية التحتية في المنطقة، والمتوقع أن تستمر على هذا المنوال خلال فترة التوقع، وفقاً لما ورد في صحيفة "البيان".

ومن أهم عوامل دفع هذه العجلة رغبة دول المنطقة في التنويع الاقتصادي في ظل تراجع أسعار النفط العالمية، والعامل الآخر هو أن دبي تستضيف اكسبو العالمي عام 2020، بينما تستضيف قطر كأس العالم لكرة القدم عام 2022. فيما تستمر حكومتا مصر والمغرب في إعطاء الأولوية لمشروعات البنية التحتية في خطط الإنفاق.

وسوف يتم إنجاز ما قيمته 128 مليار دولار من المشروعات سنوياً في الفترة من العام الجاري إلى 2019. وهنا مرة أخرى تأتي دبي وقطر في الصدارة من حيث نصيبهما في هذه المشاريع.

وتوقعت أيضاً أن تسجل مشروعات البنية التحتية في المنطقة نمواً بنسبة 5.3% في الفترة المذكورة، وهو معدل يفوق متوسط النمو في الأسواق الصاعدة. غير أن المجلة توقعت أن تهدأ وتيرة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية في عام 2020، والمشروعات المتوقعة بعد هذا التاريخ ستكون محدودة.

تقرير: حجم العجز بدول الخليج قد يتزايد ويؤدي إلى انخفاض التصنيف أكثر

موقع أرقام

توقع تقرير صادر عن "فيش لإدارة الأصول" أن يزداد حجم العجز في الدول الخليجية مع استمرار ارتفاع الديون السيادية وديون الشركات، بسبب مواصلة أسعار النفط الانخفاض.

وأشارت "فيش" في تقريرها، إلى أن تزايد العجز سيؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض التصنيف أكثر.

كما ذكر التقرير أنه على الرغم من تقدير قيمة إصدارات الديون الجديدة حتى نهاية العام بحوالي 50 مليار دولار، إلا أن معظم مستثمري الديون على مستوى العالم سيخذون منهجاً حذراً مع الدول المصدرة للسندات في منطقة الخليج.

ونوه إلى أن سوق الديون الخليجية لا يزال جيداً مقارنة بالعائدات السلبية في الأسواق النامية، وأن على المستثمرين الثقة في مصدري السندات لاسيما بعد الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها السعودية إجراءها.

تقرير: 2 تريليون دولار قيمة أصول التمويل الإسلامي في 2015

موقع مباشر

أفاد تقرير حديث بأن قيمة الاقتصاد الإسلامي بالعالم تقدر بنحو 1.9 تريليون دولار أمريكي للعام 2015.

وأشار التقرير الذي حصل "مباشر" على نسخته، إلى أن قيمة الأصول في قطاع التمويل الإسلامي بالعالم وصلت إلى حوالي تريليوني دولار أمريكي خلال العام الماضي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وعزا التقرير الذي صدر عن واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي والمؤشر العالمي للاقتصاد الإسلامي للعام 2016 - 2017، السبب في تطور الاقتصاد الإسلامي إلى حرص المستهلكين في اختيار المنتجات والخدمات التي تتوافق مع مبادئ الشريعة؛ مما يدفع الشركات المنتجة برفد أسواق بتلك المتطلبات.

ويتم إطلاق هذا التقرير في الفترة التي تسبق عقد القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي 2016، التي تنظمها غرفة تجارة وصناعة دبي، بالتعاون بمركز دبي لتطوير الاقتصاد وطومسون رويترز يومي 11 و12 أكتوبر الجاري بمدينة جميرا في دبي.

انخفاض معدلات التضخم العالمية إلى أدنى مستوى في 7 سنوات

أرقام

انخفضت معدلات التضخم العالمية خلال أغسطس إلى أدنى مستوياتها في حوالي سبع سنوات، مسجلة ثاني انخفاض لها على التوالي. وقالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إن معدل التضخم السنوي لدى دول مجموعة العشرين - التي تمثل 85% من الناتج الاقتصادي العالمي - تراجع إلى 2.1% من 2.2%، وهو أدنى مستوى منذ أكتوبر عام 2009.

وفي حين ارتفع التضخم على نحو طفيف بالاقتصادات المتقدمة، كان هناك تراجع كبير في الاقتصادات النامية ذات الكثافة السكانية العالية خاصة في الصين والهند. وعادة ما يتسبب التراجع بمعدلات التضخم في قلق للبنوك المركزية، التي تولي اهتماماً كبيراً منذ الأزمة المالية في عام 2008 بمحاولات رفع التضخم وزيادة النمو.

شينخوا: التجارة الخارجية للصين لا تزال تواجه ضغوطاً نزولية كبيرة

رويترز

نقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) عن متحدث باسم وزارة التجارة قوله إن التجارة الخارجية للصين لا تزال تواجه ضغوطاً نزولية كبيرة رغم بعض التحسن الذي طرأ عليها في أغسطس.

وقال شن دان يانغ للوكالة "المصاعب التي تواجه التجارة الخارجية للصين ليست قصيرة الأمد والضغط النزولي على التجارة الخارجية لا تزال كبيرة كما أن العوامل غير المستقرة وغير المؤكدة آخذة في التنامي".

وأضاف قائلاً "لا يمكن أن نركز للتفاوض الأعمى بشأن واردات وصادرات الصين. الموقف لا يزال معقداً وقائماً".

لكن شن نكر أن التجارة الخارجية للصين تستعيد توازنها وأن الوزارة تعمل مع أجهزة حكومية أخرى للمساعدة في خفض نفقات المصدرين والمستوردين. وقد زادت واردات الصين بشكل غير متوقع في أغسطس للمرة الأولى في عامين تقريباً مدعومة بالفحم وسلع أولية أخرى في حين أظهرت الصادرات أيضاً بوادر تحسن مما عزز المؤشرات على استعادة ثاني أكبر اقتصاد في العالم توازنه.

وفي أول ثمانية أشهر من العام الحالي فتحت 20 دولة ومنطقة 85 تحقيقا في صادرات صينية بقيمة إجمالية 10.3 مليار دولار. وأظهرت التحقيقات قفزة في الصادرات بنسبة 94 بالمئة عن مستواها قبل عام.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر :

تشير التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي مؤخرا إلى تصاعد وتيرة الضغوط على فرص نمو الاقتصاد العالمي وهو ما يستدعي تعزيز الإجراءات المصرية الهادفة إلى نمو الاقتصاد. ويستلزم الأمر على وجه الخصوص تنمية حجم الإنتاج الداخلي خاصة فيما يخص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء تصاعد وتيرة الركود المتوقع في بريطانيا، وتحولات تحركات التدفقات النقدية الاستثمارية عالميا، إلى جانب ظهور حرب تجارية متصاعدة بين الولايات المتحدة والصين في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. لذلك ينبغي على مصر التحرك بصورة أكبر لتشجيع معدلات الاستهلاك الداخلي مع دعم تواجدتها في الأسواق الإقليمية العربية والأفريقية على حد سواء لاقتناص حصص سوقية أكبر على المدى المتوسط والاستفادة من الاتفاقيات التجارية المشتركة مع تلك البلدان.

نري أنه على مصر أن تبدأ في تفعيل المعالجات الجاري تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية التي تركز على ضبط الإنفاق الحكومي، وترشيد الاستهلاك والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيلة بخفض حجم العجز وستكون كفيلة أيضا بتحسين قدرة الاقتصاد.

كما يجب الانتباه إلى أن الارتباط الاقتصادي والتجاري المصري الخليجي يعتبر استراتيجي وهو ما يستدعي تطوير مفاهيم التكامل به وعدم الاكتفاء بالوضع القائم حاليا، فإقامة مناطق اقتصادية مشتركة وتوسيع نطاق اتفاقيات التبادل التجاري وإدخال قطاعات جديدة بها مثل الخدمات وإقامة صناعات مشتركة تخصص للإحلال محل الواردات في المنطقة العربية وتعتمد على الخامات والتنوع الاقتصادي المصري الخليجي سيعد أساسا اقتصاديا لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية خلال الفترة القادمة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: «القارة السمراء».. كنز استثماري متنوع لدول الخليج

صحيفة الشرق الأوسط

منذ ما يقرب من خمس سنوات، ظهرت حالة من الإعجاب المتنامي بالنمو السريع في الاقتصادات الأفريقية وأسواقها الاستهلاكية. ومنذ ذلك الحين توسع الاهتمام العالمي من قبل مجتمع الأعمال الدولي، والشركات في مجموعة واسعة من الصناعات الأفريقية المتنوعة من السلع الاستهلاكية إلى الخدمات المالية للتكنولوجيا.

وتستعد أفريقيا لتكون واحدة من قصص النجاح الاقتصادي الكبير خلال القرن الحالي، مع دخل آخذ في الارتفاع، وتزايد الاستثمارات في البنية التحتية والتكنولوجيا وتسارع النمو في مجموعة واسعة من الصناعات. فأفريقيا اليوم هي موطن لنحو 700 شركة تحقق عائدات أكبر من 500 مليون دولار سنويا. ووفقاً للتقديرات العالمية من المتوقع أن تشكل القارة ربع القوى العاملة في الاقتصاد العالمي بحلول عام 2050.

وبلا شك كانت الاضطرابات على حد سواء في المجال الاقتصادي والسياسي في أجزاء كبيرة من أفريقيا في السنوات الأخيرة بمثابة صدمة لمجتمع الأعمال، وكان لانخفاض أسعار الموارد والمستويات المرتفعة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي أكبر الأثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا الذي نما بمتوسط 3.3 في المائة سنوياً بين عامي 2010 و2015، وبمستوى أبداً بكثير من النمو المحقق عند 5.4 في المائة بين عامي 2000 - 2010، والذي شد أنظار المستثمرين حول العالم. لكن على الرغم من ذلك لم تخرج الدول الأفريقية عن مسار النمو المثير للإعجاب.

وأظهر بحث جديد أجراه معهد ماكينزي العالمي، أن أفريقيا تواجه رياحا معاكسة في نمو اقتصادها وسط انخفاض الاستثمار والادخار، وارتفاع المديونية الحكومية. ومع ذلك، فإن الصورة العامة تخفي تباينا صارخا بين تباطؤ النمو بشكل حاد في أوساط الدول المصدرة للنفط ودول شمال أفريقيا التي تأثرت بثورات الربيع العربي 2011 لكن بقية أفريقيا سجلت نمواً سريعاً بمعدل سنوي متوسط قدره 4.4 في المائة بين عامي 2010 - 2015، مقارنة مع 4.1 في المائة بين عامي 2000 و2010.

وشهدت بلدان شرق أفريقيا نمواً اقتصادياً قوياً، ونما الناتج المحلي الإجمالي في كينيا إلى 63 مليار دولار في عام 2015 من 55 مليار دولار في عام 2013 وفقاً للبنك الدولي. واستفادت دول شرق أفريقيا المستوردة للسلع مثل تنزانيا وكينيا وإثيوبيا ورواندا مباشرة من انخفاض أسعار النفط، مع انخفاض الإنفاق على السلع.

المزايا النسبية

تظل الأسس الاقتصادية القوية داعمة للنمو في أفريقيا على المدى الطويل، فدول هذه القارة لديها ميزة أن الأغلبية العظمى من مواطنيها هم من فئة الشباب. ووفقاً لماكينزي، من المتوقع أن تكون القوة العاملة في دول أفريقيا أكبر من الصين أو الهند بحلول عام 2034. وحتى الآن، تستوعب فرص العمل في اقتصادات هذه الدول النمو في القوى العاملة، ذلك لأن تسريع التغيير التكنولوجي فتح فرصاً جديدة للمستهلكين والشركات، الأمر الذي يزيد من قدرة الاقتصاد على امتصاص أي زيادة في قوة العمل في ظل وفرة الموارد بأفريقيا.

كل هذا يعني أن القارة لا تزال تقدم فرصاً واعدة للمستثمرين والشركات العالمية. فالإنفاق من قبل المستهلكين والشركات الأفريقية يبلغ 4 تريليونات دولار اليوم، ومن المتوقع أن ينمو الاستهلاك المنزلي بمتوسط 3.8 في المائة سنوياً ليصل إلى 2.1 تريليون دولار في عام 2025، مدفوعاً بالنمو السكاني وارتفاع مستويات الدخل. وفي شرق أفريقيا وحدها، من المتوقع أن يدخل نحو 6 ملايين أسرة إلى الطبقة الاستهلاكية بحلول عام 2025. ويتوقع أن ينمو إنفاق الشركات من 2.6 تريليون دولار في 2015 حتى 3.5 تريليون دولار بحلول عام 2025.

وتتميز الدول الأفريقية بارتفاع حجم الأعمال التجارية على حد سواء من قبل الشركات المتعددة الجنسيات العالمية والشركات التي تتخذ من أفريقيا مقراً لها لتقديم مزيد من الخدمات لتلك الأسواق الناشئة. ولدى أفريقيا عدد كبير من الشركات أكبر مما هو متعارف عليه عموماً في أي دولة، ونحو 400 شركة من بينهم تحقق دخل سنوي

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أعلى من مليار دولار، مع دخل سنوي لمجتمع تلك الشركات يقدر بنحو 1.2 تريليون دولار، وفي معظم القطاعات، تنمو هذه الشركات بشكل أسرع وأكثر ربحية من نظيراتها العالمية.

وتستعد الأسواق الأفريقية أيضاً للاستفادة من عدة اتجاهات طويلة الأجل، بما في ذلك النمو السريع في الطبقة الوسطى في العالم، والتوسع في سكان المناطق الحضرية، وزيادة فرص الحصول على تكنولوجيا الهاتف النقال وشبكة الإنترنت. وبحلول نهاية هذا القرن، تتوقع بعض التقديرات أن يكون نحو 40 في المائة من الشباب في العالم من القارة الأفريقية.

الفرص الاستثمارية

تبين قاعدة بيانات الشركات الكبيرة في أفريقيا مدى التنوع في أنشطة الأعمال. على سبيل المثال، نجد أن 30 في المائة فقط من العائدات يتم اكتسابها من قبل الشركات التي تعمل في قطاع الموارد، ونحو 400 شركة هي شركات مساهمة عامة، وأقل بقليل من 30 في المائة منها هي من الشركات المتعددة الجنسيات.

ولا تزال الشركات العاملة في دول أفريقيا بحاجة إلى تكثيف أدائها لتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص الاقتصادية في القارة. وهناك ستة قطاعات بعينها يُمكن أن تمثل فرصاً حقيقية لدول الخليج في القارة الأفريقية؛ وهي: تجارة الجملة والتجزئة والمواد الغذائية، وتجهيز المنتجات الزراعية، والرعاية الصحية، والخدمات المالية، والصناعات الخفيفة، والبناء. وتتميز جميع هذه القطاعات بالنمو المرتفع، والربحية العالية.

وفي مجال التصنيع على وجه الخصوص، يُقدر معهد ماكينزي أن أفريقيا يمكنها تقريباً زيادة إنتاجها من 500 مليار دولار في الوقت الراهن إلى 930 مليار دولار في عام 2025. ونحو ثلاثة أرباع هذه الإمكانية يمكن أن تأتي من تلبية الطلب المحلي، وذلك يُمكن أن يحول أفريقيا من دول مستوردة صافية إلى دول مكتفية ذاتياً، حيث تستورد أفريقيا ثلث الطعام والمشروبات، وكذلك تستورد السلع المصنعة.

وكان هناك مؤخرًا كثير من الأمثلة حول الشركات الخليجية التي استثمرت بقوة في القارة الأفريقية، حيث تشير التقارير إلى أن حجم التجارة بين أفريقيا والإمارات العربية المتحدة ارتفع من 5.6 مليار دولار في عام 2005 إلى 17.5 مليار دولار في 2014، كما ارتفعت حصة الإمارات العربية المتحدة في إجمالي تجارة الأفريقية الدولية من 1.0 في المائة في 2005 حتى 1.5 في المائة في 2014.

وعلى غرار الأسواق الناشئة كافة، هناك مجموعة من التحديات مثل المخاطر السياسية وحوكمة الشركات الضعيفة وتقلب الاقتصاد الكلي وعدم تحديث البنية التحتية. ومع ذلك، تبرز مجموعة من التطورات الإيجابية التي تشكل دليلاً على عمل مزيد من الدول الأفريقية خلال السنوات الأخيرة نحو التأسيس لاستقرار سياسي وتطوير الحوكمة والشفافية حتى تكون هذه الدول منفتحة بشكل أكبر على الاندماج الإقليمي والدولي. وحتى تحقق دول الخليج الاستفادة القصوى من الاستثمار في القارة الأفريقية، فعلى الشركات أن تدرس لبناء الأسواق الاستهلاكية بصورة أعمق، لتتعرف بشكل مفصل على هياكل الدخل، وفئات المستهلكين، والاتجاهات العامة للاستهلاك، بما في ذلك جغرافيا النمو والاستقرار التي تتنوع بشكل كبير في كل بلد أفريقي.

ورغم ما تواجهه دول أفريقيا من مشاكل اقتصادية وسياسية وبيئية، فإن معظم المستثمرين ما زالوا يعتقدون أن أفريقيا تُعد بمثابة كنز من الفرص الاستثمارية، وخاصة في تلك البلدان التي تلتزم بإجراء الإصلاحات الهيكلية. ويقول نعمّة - بهانا، المحلل الأفريقي ببنك راند ميرشانت (يوان) والمشارك في تأليف كتاب الطبعة السادسة لدليل استثمار الشركات في أفريقيا إن «الحكومات تنتبه تدريجياً إلى إدراك أن التنوع ضروري لتعزيز النمو المرتفع والمستدام، ولكن التحول لا يمكن أن يتحقق في عزلة». ويُضيف بهانا أن «الإصلاحات الهيكلية وزيادة مشاركة القطاع الخاص ضرورية لإطلاق طاقات النمو في أفريقيا».

ووفقاً لدليل الاستثمار في أفريقيا الصادر عن بنك راند ميرشانت، لا تزال جنوب أفريقيا تقف بحزم في المرتبة الأولى من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، ولكن يخشى أن تفقد مركزها في السنوات القليلة القادمة، في ظل تعثر توقعات النمو وبيئة الأعمال غير المؤكدة التي تقلل من درجة الاستثمار بها. ورغم ذلك لا تزال البلاد معقل النزاهة المؤسسية وتستمر في التباهي كونها واحدة من أفضل بيئات العمل في أفريقيا.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ويُرجح البنك أن تفتح مصر جنوب أفريقيا كأول وجهة استثمارية رائدة في أفريقيا، ولكن فقط إذا نجحت في ترسيخ المكاسب الاقتصادية المتراكمة في أعقاب الربيع العربي. ومع ذلك، يمكن أن تكون البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر عامل تثبيط للشركات التي تريد الاستثمار في البلاد. وتأتي المغرب أيضًا في مقدمة الدول الجاذبة للاستثمار في أفريقيا، مدعومة بنمو اقتصادي قوي، والموقع الجغرافي المميز، والبنية التحتية القوية، وسياسات تنظيمية قوية ووضع سياسي مستقر. وعلى الرغم من وجود عدد لا يحصى من التحديات الاقتصادية التي تواجه غانا، تجاهد الدولة لتظل في مقدمة الدول الجاذبة للاستثمار.

التأثير على مصر:

في ظل الأوضاع العالمية الحالية، فإن محور التكامل ما بين الدول الأفريقية من خلال سياسات تهتم بتنمية الصادرات يجب أن يكون هدفًا أساسيًا، لتحقيق تنمية حقيقية. فأفريقيا تمر بمرحلة كساد اقتصادي وصعوبات تتطلب ضرورة التعاون الأفريقي لمواجهة بطء التنمية في القارة السمراء، بالإضافة إلى مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية، وفي ظل ضرورة الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة حتى يصبح النمو الاقتصادي مستدامًا. ونؤكد على أن المحرك الأساسي للتنمية في أفريقيا سيكون تبادل اللقاءات وتكثيفها بين الفاعلين الاقتصاديين، وسيتمكّن هذا الأسلوب من تيسير عدة أمور أخرى من بينها استغلال فرص الاستثمار المتاحة داخل البلدان الأفريقية.

إن انضمام مصر للتكتلات الاقتصادية الأفريقية يفتح مجالًا واسعًا أمام منتجاتها بتيسيرات كبيرة على صعيد الجمارك والضرائب وسهولة الانتقال وغيرها، ما يعد فرصة لمضاعفة الصادرات المصرية إلى تلك الأسواق. كما أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمامها فرصة ذهبية لتصدير منتجاتها للأسواق الأفريقية، مستغلة الجهود التي تبذلها مصر لتوسيع نطاق التعاون مع الدول الأفريقية المختلفة.

مع تزايد اهتمام القطاع الخاص والاتحادات الصناعية والتجارية في مصر بتوطيد علاقاتها الأفريقية، خاصة وأن الحكومة المصرية وقعت على اتفاقيات تجارية لتسهيل دخول المنتجات المصرية إلى الأسواق الأفريقية، ومنها كينيا وغيرها من دول القارة السمراء، يجب أن يتم اتخاذ خطوات جادة لتسهيل خطوات نقل البضائع ما بين الدول الأفريقية بقيادة مصر عن طريق إنشاء شبكة طرق برية ونهرية وتدشين خطوط ملاحية وجوية منتظمة وإقامة مراكز لوجستية تمثل المحور الرئيسي لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية.

من الضروري أن تقوم مصر باتخاذ خطوات ثلاثة متكاملة لتنشيط التبادل التجاري مع أفريقيا، تشمل تأسيس شبكة من المعارض التجارية في العواصم الأفريقية بالإضافة إلى إقامة مراكز لوجستية مصرية بتلك المناطق لتوفير البضاعة الحاضرة مع ضرورة معالجة مشاكل النقل التي تمثل عائقًا أساسيًا خلال الفترة الحالية لزيادة حجم ومساحة الصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية خاصة وأنه لا توجد خطوط برية أو شبكات سكك حديدية أو خطوط ملاحية مصرية ترتبط بالمراكز الأفريقية التجارية مما يضعف التواجد التجاري المصري بها.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادًا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: تباطؤ نمو التجارة العالمية لأدنى مستوى منذ الأزمة المالية

وكالة الأنباء القطرية - قنا

أظهر التحليل الاقتصادي لمجموعة بنك قطر الوطني /كيو ان بي/ أن وضع التجارة العالمية شهد تدهورا كبيرا إذ بلغ النمو في حجم تجارة السلع العالمية متوسط 0.1 في المائة، خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2016، وهو أبطأ معدل نمو منذ الأزمة المالية .

وأشار التحليل الأسبوعي، إلى أن التجارة تباطأت بشكل كبير سواء من حيث القيمة الاسمية أو الحجم. فقد تراجع نمو التجارة من حيث القيمة والحجم، بما في ذلك الانخفاض عن مستوى نمو الاقتصاد العالمي في ثلاث من السنوات الأربع الماضية، وبلغ النمو في حجم التجارة العالمية متوسط 3.9 في المائة سنويا منذ عام 2011، بانخفاض من متوسط 7.3 في المائة في الفترة من 2000 إلى 2007.

وقال إنه منذ وقت ليس ببعيد، كان من الصعب تخيل المستقبل بدون ارتفاع التجارة العالمية وتعمق الاندماج الاقتصادي حيث واصلت الحكومات تعزيز سياسات تحرير التجارة، وتعاونت الشركات على تطوير سلاسل توريد عالمية، وكانت النتيجة ازدياد تدفقات التجارة التي دفعت قدماً بالنمو العالمي.

وأضاف أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية كانت وراء تباطؤ التجارة العالمية، الأول هو الهبوط الدوري في الطلب الكلي من الاقتصادات المتقدمة. ففي أعقاب الأزمة المالية، كان لعملية إعادة بناء الميزانيات العمومية وتخفيض الديون على نحو تدريجي، أثر سلبي طويل الأجل على الاستهلاك والاستثمار. وأوضح أنه نظرا لمحتوى الاستيراد الكبير لهذه العناصر إضافة إلى كون الاقتصادات المتقدمة تمثل أكثر من 60 في المائة من الواردات العالمية، فقد نجم عن ذلك تثبيط لنمو التجارة العالمية. كما تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات المتقدمة من متوسط قدره 2.6 في المائة سنوياً خلال السنوات 2000-2007 إلى متوسط 1.6 في المائة في السنوات 2011 إلى 2015. ولفت إلى أنه نتيجة لذلك، انخفض نمو الواردات في الاقتصادات المتقدمة بمقدار النصف تقريباً من 6.2 في المائة إلى 3.6 في المائة خلال نفس الفترتين المذكورتين .

ونكر أن العامل الثاني هو تأثير الإصلاحات الهيكلية في الصين التي سنت سلطاتها سياسات تهدف إلى زيادة الإنتاج محلياً والابتعاد عن قطاعات الاستثمار والتصدير التي تعتمد على الاستيراد المكثف بغرض تعزيز النمو القائم على الاستهلاك .

واعتبر أن الصين تمثل 10 في المائة من واردات السلع العالمية ولذلك فإن تأثير هذه السياسات سيعمل مباشرة على إبطاء نمو التجارة العالمية عن طريق خفض الواردات الصينية من السلع الرأسمالية والوسيط، كما أن هناك أيضاً تأثيرات غير مباشرة لذلك عن طريق إضعاف الطلب من الصين على الصادرات من البلدان الآسيوية الأخرى التي تعتمد على علاقاتها بالصين من خلال سلاسل القيمة العالمية وصادرات السلع .

ورأى أن التأثير التدريجي لهذا التحول بدأ يظهر بالفعل إذ انخفض نمو الواردات الصينية من متوسط سنوي قدره 13.1 في المائة خلال الفترة من 2006 إلى 2011، إلى 6.1 في المائة في الفترة من 2012 إلى 2015 وفقاً لصندوق النقد الدولي، مضيفاً أن ما يقرب من نصف هذا التراجع يعزى إلى عملية إعادة التوازن الاقتصادي في الصين. أما الجزء المتبقي فيعود إلى ضعف الطلب الكلي.

وبين تحليل /كيو ان بي/ أن العامل الثالث هو ازدياد التدابير الحمائية وتباطؤ عمليات التحرير التجاري، معتبراً أن الدول الأعضاء ظلت تفرض وبشكل متزايد تدابير حمائية على الرغم من التعهدات العديدة لدعم التجارة من قبل مجموعة العشرين، بما في ذلك تعهدات الاجتماع الأخير الذي عقد في يونيو. ونبه إلى أن التدابير التجارية التمييزية زادت بنسبة 50 في المائة في عام 2015، وفقاً لقاعدة البيانات التي جمعتها مراقبة التجارة العالمية (Global Trade Alert)، ويأتي أكثر من ثلاثة أرباع تلك التدابير من قبل دول أعضاء في مجموعة العشرين .

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وبالإضافة إلى ذلك، تباطأت وتيرة عمليات التحرير التجاري، والدليل على ذلك هو تراجع عدد الاتفاقات التجارية الكبرى التي تم إبرامها والصعوبة في إكمال بعض الصفقات الكبرى التي تم الاتفاق عليها مبدئياً.

فعلى سبيل المثال، لا تزال اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، التي مرت بعراقيل كثيرة، تنتظر موافقة الكونغرس الأمريكي، ولا تزال المفاوضات بشأن الاتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مستمرة لأكثر من ثلاث سنوات .

وقال إن هذا المزاج العام صاحبه تزايد في السياسات المعادية للعولمة، وهو ما يتجلى بوضوح في الحملة الناجحة الأخيرة بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والدعم القوي الذي تحظى به المواقف المناهضة للتجارة العالمية في الحملة الانتخابية الحالية بالولايات المتحدة الأمريكية .

ونذكر أن التحديات المتعلقة بتعميق التكامل الاقتصادي بين الدول والاعتماد على التجارة كمصدر للنمو سوف تزيد بشكل متصاعد كجزء من الآثار المترتبة على تباطؤ التجارة العالمية .

كما ستضطر بلدان الأسواق الناشئة تحديداً لمراجعة أوضاعها الداخلية وإجراء إصلاحات هيكلية لفتح مصادر بديلة للنمو. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للتوسع المتباطئ في السلاسل العالمية للقيمة، الذي يُرجح أن يصحبه ضعف في التجارة، أن يخفض نمو الإنتاجية حيث كانت السلاسل العالمية للقيمة مصدراً فعالاً لتعزيز الإنتاجية من خلال تشجيع نشر المعرفة التخصصية والتكنولوجيا .

وأكد أن التجارة العالمية تعثرت بدرجة كبيرة، وتراجعت وتيرة نموها إلى أبسط مستوى لها منذ الأزمة المالية العالمية. ويعزى هذا الضعف إلى عوامل دورية وهيكلية على حد سواء، بما في ذلك ضعف الواردات الصينية، وتصاعد النزعة الحمائية. وفي المستقبل، سيتعين على البلدان إيجاد مصادر بديلة للنمو. فعلى سبيل المثال، يسير العالم باتجاه الرقمنة، حيث يزداد تدفق المعلومات بينما تنخفض التدفقات التجارية، وهي ظاهرة تعرف بالعولمة الرقمية. ويمكن لذلك أن يتيح فرصاً بديلة في المستقبل.

التأثير على مصر:

تؤثر هذه الظواهر الجديدة على فرص زيادة حجم التبادل التجاري العادل عالمياً وهو ما يستدعي من مصر الانتباه لما يحدث عالمياً لاتخاذ خطوات جادة بشأنها. إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك الكثير من الإجراءات التي لازالت ترفع من كلفة المعاملات التجارية الخارجية لمصر خاصة عند التصدير من الضروري معالجتها لتحفيز معدلات نمو الصادرات مثل تسهيل إصدار التراخيص وإجراءات التخليص الجمركي والمعاملات الضريبية بالإضافة إلى تكلفة تمويل الصفقات وتقليل عدد الإجراءات والموافقات المطلوبة.

كما أنه في ضوء الإجراءات الأخيرة سواء الحكومية أو التي اتخذها البنك المركزي المصري، أصبح من الضروري إجراء تحليل حساسية شامل لتأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات التصدير وعلى كلفة الواردات والتي لم تظهر حتى الآن بصورة كاملة خاصة، وأنه من المرجح أن تحسن تغيرات أسعار الصرف الأخيرة من القدرة التنافسية التجارية لمصر مع إجراء تحليل حساسية للتأثير التفصيلي لتغيير سعر الدولار على الصادرات والواردات من القطاعات المختلف مما سيسهل وضع السياسات الخاصة التي تهدف إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

كذلك فمن الضروري الانتهاء من وضع وبدء في تنفيذ استراتيجية للتنمية الصناعية حيث إنه حتى الآن يتم التركيز في استراتيجية تنمية الصادرات على الإجراءات الخاصة بالنفوذ للأسواق وإعطاء حوافز لتنمية الصادرات سواء من خلال برنامج رد أعباء الصادرات أو تغيير سعر الصرف دون التعامل مع التحدي الأكبر وهو المعوقات الإنتاجية للتصدير .

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجاري للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

تراجعت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام تداولات يوم الجمعة، للمرة الأولى خلال خمس جلسات مع صدور بيانات اقتصادية.

وأظهرت البيانات تراجعاً طفيفاً بمتوسط الأجور في اليابان خلال أغسطس بنسبة 0.1% مقارنة بنفس الفترة خلال العام الماضي، مسجلاً أول تراجع له منذ مايو. ويؤكد اقتصاديون ضرورة زيادة متوسط الأجور في اليابان لتعزيز انتعاش الاقتصاد المحلي للبلاد، وناشد رئيس الوزراء "شينزو آبي" الشركات برفع الرواتب إلا أن تواضع الأرباح أثر في هذه المخططات.

ويترقب المستثمرون عن كثب صدور تقرير الوظائف الشهري للولايات المتحدة اليوم، لتقييم احتمالات رفع الفائدة الأمريكية هذا العام.

في ختام التداولات، انخفض مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.25% إلى 16860 نقطة، فيما انخفض مؤشر "توبكس" بنسبة 0.25% إلى 1350 نقطة.

تراجعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة متأثرة بتقرير الوظائف الشهري الذي سجل بيانات ضعيفة، كما وقعت أسهم قطاع الطاقة تحت وطأة الضغوط بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط، وسجلت المؤشرات الرئيسية خسائر أسبوعية.

وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي بحوالي 28 نقطة إلى 18240.5 نقطة بعد خسائر بأكثر من 110 نقاط، كما تراجع مؤشر "نازداك" (- 14 نقطة) إلى 5292 نقطة، بينما تراجع مؤشر "S&P 500" القياسي (- 7 نقاط) إلى 2153.7 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" خسائر بنسبة 0.4%، كما تراجع "نازداك" هذا الأسبوع بنسبة 0.4%، في حين سجل "S&P 500" الأوسع نطاقاً خسائر أسبوعية بنسبة 0.7%.

وفي الأسواق الأوروبية، تراجع "ستوكس يوروب 600" بحوالي 1% أو بمقدار 3 نقاط إلى 339.6 نقطة، وسجل المؤشر القياسي خسائر أسبوعية بحوالي 1%.

وانخفض أيضاً مؤشر "كاك" الفرنسي (- 30 نقطة) إلى 4450 نقطة، كما تراجع مؤشر "داكس" الألماني (- 78 نقطة) إلى 10491 نقطة، في حين ارتفع مؤشر "فوتسي" "100 البريطاني (+ 44 نقطة) إلى 7044 نقطة.

من ناحية أخرى، انخفضت العقود الآجلة للذهب تسليم ديسمبر عند التسوية بنسبة 0.1% أو بمقدار 1.10 دولار إلى 1251.90 دولار للأوقية وسجل المعدن الأصفر خسائر أسبوعية بنسبة 5%.

وفي أسواق النفط، انخفض "نايمكس" الأمريكي بنسبة 1.3% أو بمقدار 63 سنتاً وأغلق عند 49.81 دولار للبرميل، ولكنه حقق مكاسب أسبوعية بنسبة 3.3%، كما تراجع "برنت" القياسي بنسبة 1.1% أو بمقدار 58 سنتاً وأغلق عند 51.93 دولار للبرميل، وحقق مكاسب أسبوعية بنسبة 3.5%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، أعلنت وزارة العمل الأمريكية إضافة الاقتصاد 156 ألف وظيفة في سبتمبر بينما أشارت التوقعات إلى إضافة 172 ألفاً، وارتفع معدل البطالة إلى 5% من 4.9%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التقرير الشهري للوظائف الأمريكية				
التغير	الحالي	السابق	توقعات	
(11)	156.00	167.00	172.00	عدد الوظائف "ألف"
0.1%	5	4.9	4.9	نسبة البطالة "%"
0.2%	25.79	--	--	متوسط الأجر في الساعة "دولار"
0.1	34.4	34.3	--	عدد ساعات العمل الأسبوعية

التأثير على مصر:

لازالت أسواق المال العالمية تشهد تذبذبات حادة ناتجة في الأساس عن استمرار الضغوط على المؤشرات الاقتصادية وتساعد أزمات الديون في أغلب دول العالم خاصة الديون السيادية بالإضافة إلى مشكلات دويتش بنك وانخفاض السيولة الملحوظ في سوق السندات الأمريكية مع وجود مخاوف من رود أفعال عربية استثمارية بعد صدور قانون جاستا الأمريكي في حق المملكة العربية السعودية.

ورغم التراجعات التي شهدتها عدد من أسواق المال العالمية وبعض الأسواق العربية على مدار الأسبوع إلا أن أداء البورصة المصرية استمر للأسبوع السابع على التوالي في اتجاه الاتساق مع الأوضاع الداخلية في الاقتصاد المصري خاصة تكهنات التعديل في سياسات أسعار الصرف للعملة الأجنبية خلال الفترة المقبلة كجزء من برنامج مصر للإصلاح الاقتصادي.

تشير التقديرات إلى استمرار البورصة المصرية في التفاعل الإيجابي مع أي متغيرات إصلاحية إيجابية في البناء الاقتصادي المصري خاصة وأن معدلات التداول لازالت تشير إلى وجود سيولة غير موظفة رغبة في الاستثمار بالبورصة إذا تحسنت الأوضاع خلال الفترة القادمة.

نعيد التأكيد على أن البورصة المصرية تحتاج إلى المزيد من الاهتمام الحكومي لإتمام عملية تطويرها وتحسين الأثر التشريعي والمؤسسي لها وهو ما يستلزم الإسراع بتعديل قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 بالإضافة إلى تعديل القرار الجمهوري المسئول عن تنظيم الشكل المؤسسي للبورصة المصرية لإتاحة مزيد من المرونة الاستثمارية وتعزيز الأدوات الرقابية وزيادة عدد الأدوات الاستثمارية المتاحة للتداول.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.